بقاء صافي أوضاع الأصول الخارجية «ضخمة» على المدى المتوسط

«ستاندرد آند بورز» تثبت تصنيف الكويت عند «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة

- الوكالة توقعت تباطؤ نمو النشاط الاقتصادي نتيجة تخفيض إنتاج النفط
- استقرار آفاق التصنيف الائتماني السيادي يوفر مصدات ضد الصدمات الخارجية
- مخزون الأصول الأجنبية في صندوق الثروة السيادية يحسن الأوضاع المالية
- المنتجات النفطية في الكويت تشكل نحو 55 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي

ثبتت وكالة التصنيف الائتماني العالمية (ستاندرد آند بورز) أمس السبت التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة (أيه أيه) مع نظرة مستقبلية مستقرة للتصنيف.

وتوقعت الوكالة في تقريرها عن تصنيف الكويت ونشرته على موقعها الإلكتروني بقاء صافي أوضاع الأصول الخارجية للكويت "ضخمة" على المدى المتوسط والتي ينبغي أن توفر مصدات أمان ضد الصدمات الخارجية.

وأكدت استقرار آفاق التصنيف الائتماني السيادي للكويت في حين تعكس النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيف الكويت توقعات الوكالة ببقاء الأوضاع المالية والخارجية قوية خلال العامين المقبلين مدعومة بمخزون ضخم من الأصول الأجنبية المتراكمة في صندوق الثروة السيادية.

وتوقعت الوكالة أن تساهم هذه الأوضاع جزئيا في تخفيف المخاطر المتعلقة بعدم تنويع الاقتصاد الكويتي واعتماده على النفط والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة في المنطقة.

وأشارت إلى إمكانية رفع التصنيف الائتماني السيادي للكويت "إذا نجحت الإصلاحات الاقتصادية والسياسية واسعة النطاق في تعزيز الفعالية المؤسساتية وتحسين التنويع الاقتصادي على المدى الطويل" على الرغم من اعتقاد الوكالة "بأن هذا السيناريو قد لا يتحقق خلال آفاق توقعاتها".

ولفتت (ستاندرد آند بورز) إلى إمكانية تخفيض التصنيف الائتماني السيادي لكويت إذا أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض مستمر في مستويات الثروة الاقتصادية أو معدلات أضعف من النمو الاقتصادي أو إذا تصاعدت المخاطر الجيوسياسية بشكل ملحوظ.

وعن مبررات التصنيف قالت إن تأكيدها للتصنيف الائتماني السيادي للكويت جاء مدعوما بالمستويات المرتفعة من المصدات المالية والخارجية السيادية المتراكمة"لكن التصنيف الائتماني للدولة مقيد بسمة التركز في الاقتصاد والضعف النسبي في القوة المؤسساتية مقارنة مع أقرانها في التصنيف من خارج الإقليم".

وبينت أن المنتجات النفطية في الكويت تشكل نحو 55 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 90 في المئة من الصادرات ونحو 90 في المئة من الإيرادات العامة وبالنظر إلى هذا الاعتماد الكبير على قطاع النفط فإن الاقتصاد الكويتي "غير متنوع".

وتوقعت الوكالة تباطؤ نمو النشاط الاقتصادي خلال عام 2019 نتيجة تخفيض إنتاج النفط من منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وأشارت إلى بعض النقاط التي تم الأخذ بها في التصنيف وعددت هذه النقاط ببقاء الاقتصاد الكويتي معتمدا كليا على النفط الذي يشكل نحو 90 في المئة من الصادرات والإيرادات العامة.

وأضافت (ستاندرد آند بورز) أنها نتيجة لقرار (أوبك) تخفيض إنتاج النفط في ديسمبر فقد خفضت (أي الوكالة) توقعاتها للنمو الاقتصادي للكويت لعام 2019 إلى نحو 1 في المئة مقارنة بتوقعاتها السابقة بنحو 2ر3 في المئة.

وقالت إنه على الرغم من جهود الإصلاح والتنويع الاقتصادي التي أعلنتها الحكومة الكويتية فإن الوكالة تتوقع أن يكون التقدم تدريجيا مشيرة الى أن هذا يحمل في ثناياه مخاطر سلبية على التصنيف إذا أصبحت أسعار النفط أضعف مما كان متوقعا.

ومن النقاط التي أخذت بها الوكالة عند التصنيف هو بقاء الاقتصاد الكويتي معتمدا كليا على النفط إذ يشكل نحو 90 في المئة من الصادرات ونحو 90 في المئة من الإيرادات العامة أكثر من 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وذكرت أن الكويت ثامن أكبر منتج للنفط الخام وسادس أكبر احتياطي نفطي في العالم حسب بيانات الربع الثالث لعام 2018 و"بافتراض مستويات الإنتاج الحالية فإن إجمالي الاحتياطيات المؤكدة للنفط تكفي الكويت لنحو 100 سنة".

وتابعت أنه بالنظر إلى تركز الاقتصاد المرتفع على قطاع النفط سيبقى الأداء الاقتصادي للكويت تحدده بشكل كبير اتجاهات صناعة النفط متوقعة أن يصل متوسط سعر خام برنت إلى نحو 55 دولارا للبرميل خلال السنوات 2019–2022.

وأضافت أن البيانات الرسمية أظهرت ان الناتج الإجمالي الحقيقي حقق نموا بنحو 6ر0 في المئة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الماضي وبناء على ذلك قامت الوكالة بمراجعة تقديراتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2018.

وأشارت إلى توقعها بنمو الناتج المحلي الحقيقي بنحو 5ر2 في المئة في المتوسط خلال السنوات 2020 – 2022 مدفوعا بعاملين الأول هو أن اتفاق منظمة (أوبك) على تخفيض الإنتاج يقترب من نهايته أما الثاني فلخصته الوكالة بالزيادة التدريجية للطاقة الإنتاجية للنفط.

وأشارت إلى خطط الكويت للوصول إلى الطاقة القصوى بإنتاج نحو 4 ملايين برميل يوميا على المدى المتوسط مقارنة بنحو 7ر2 مليون برميل يوميا حاليا من خلال اكتشافات نفطية جديدة وتعزيز الإنتاج القائم واستئناف الإنتاج في المنطقة المحايدة المشتركة بين الكويت والسعودية.

ولفتت (ستاندرد آند بورز) إلى خطط الحكومة لتنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية تستهدف من خلالها التوسع في قدرات المصافي التكريرية بما في ذلك الانتهاء من مصفاة الزور كذلك مشروع الوقود النظيف الذي يستهدف تحديث المصافي القائمة مشيرة الى بعض التأخير في بعض المشاريع في الماضي.

وأضافت أن نصيب الفرد من النمو الاقتصادي في الكويت سيبقى أقل من أقرانها في التصنيف ممن لهم مستوى التنمية الاقتصادية ذاته ففي حين سجل النمو الاقتصادي معدلات معتدلة نما عدد سكان الكويت بنحو 3 في المئة بالمتوسط على مدى السنوات الخمس الماضية مدعوما بزيادة عدد الوافدين الذين يشكلون أكثر من 60 في المئة من إجمالي عدد السكان.

وعن المرونة والأداء أفادت وكالة (ستاندرد آند بورز) بأن المصدات المالية والخارجية الضخمة للكويت تبقى من نقاط القوة الأساسية للتصنيف الائتماني مع الأخذ بعين الاعتبار عدد من النقاط.

وعددت الوكالة هذه النقاط بتقديريها لصافي الأصول الحكومية بنحو 400 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018 وهي أعلى نسبة بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة.بيد أن الوكالة وعلى الرغم من توقعاتها بانخفاض أسعار النفط توقعت أن تحقق الموازنة العامة للدولة فوائض مالية مدعومة بعوائد الاستثمارات الحكومية على الأصول المتراكمة يصندوق الثروة السيادية.

وتوقعت "بقاء نظام سعر صرف الدينار الكويتي مرتبطا بسلة عملات يهيمن عليها الدولار الأمريكي وأن تبقى السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي متوافقة بشكل وثيق مع سياسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي".

«التجارة» تطلق خدمة استخراج الرخص التجارية الإلكترونية للشركات والأنشطة الجديدة

أعلنت وزارة التجارة والصناعة إطلاقها خدمة استخراج الرخص التجارية الإلكترونية اعتبار من اليوم بعد اجتياز الفترة التجريبية التي طبقتها مطلع يناير الجاري لجميع الشركات والمحلات والأنشطة التجارية الجديدة.

وقالت (التجارة) في بيان صحفي إن هذه الخدمة سيسهم في تحقيق طفرة كبيرة في بيئة الأعمال المحلية وتقليص الوقت لاعتماد طلبات تأسيس وترخيص الشركات الجديدة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقليل أعداد مراجعي مراكز الوزارة.

وأوضحت أن الترخيص التجاري الإلكتروني من شأنه أيضا المساهمة في تحسين بيئة الأعمال وتسريع ممارستها بإتاحة خدمة التقدم بالطلب وسداد رسومه عبر الموقع الإلكتروني لمركز الكويت للأعمال دون رسوم إضافية على اللائحة المطبقة حاليا دعما لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأضافت أن مقدم الطلب لن يضطر لمراجعة الوزارة مباشرة إلا في بعض المراحل التي تستلتزم موافقة يدوية منه من خلال زيارة مركز الكويت للأعمال مؤكدة أن الترخيص الإلكتروني لا يتطلب أي مستندات إضافية باستثناء عقد الإيجار ووصل الإيجار اللذين يندرجان ضمن متطلبات بلدية الكويت.

وبينت أن الرخصة الجديدة مؤمنة ب(باركود) يعرض لمفتشيها بيانات الشركة في الرخصة بشكل متصل مع قواعد بيانات الوزارة للتحقق من دقة البيانات وصحتها لافتة إلى أن هذه الآلية وتفعيل الربط الآلي مع الجهات الحكومية الأخرى يضيقان الخناق على مزوري الرخص التجارية.وقالت (التجارة) إن رقمنة التراخيص الفردية تساعد في تسريع وتسهيل إصدار التراخيص حسب اللوائح والنظم المتبعة مضيفة أن ذلك يعزز التوجهات في توفير المزيد من الخدمات الإلكترونية الذكية لقطاع الأعمال الكويتي بما يسهم في تطوير ريادة الأعمال ودعم الشباب.

وأشارت الى أن هذه الخدمة الجديدة سوف تمكن أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة من تجنب معوقات الدورة الزمنية والإجراءات الروتينية التقليدية معتبرة أن الرخصة الالكترونية بداية لطفرة كبيرة ستشهدها الخدمات التي ستقدمها الوزارة في المستقبل القريب.

«الكويتية» ترعى بطولة الكويت السابعة لجمال الخيل العربية الأصيلة

رعت شركة الخطوط الجوية الكويتية بطولة الكويت السابعة لجمال الخيل العربية الأصيلة للمنتج المحلي، وذلك في الفترة من 10 حتى 12 يناير 2019 والمقامة تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح حفظه الله، حيث شاركت "الكويتية" في البطولة كراع رئيسي، لما لتلك البطولة من أهمية في دعم ثقافة الشباب والمجتمع الكويتي.

وبهذا الصدد، قال مدير دائرة العلاقات العامة والإعلام فايز العنزي: "حرصاً من الخطوط الجوية الكويتية على دعم الفعاليات والمبادرات الشبابية، رعت الخطوط الجوية الكويتية بطولة الكويت لجمال الخيل العربية الأصيلة وذلك سعياً منها بأن تكون قريبة من المجتمع الكويتي بجميع شرائحه ونشاطاته الأمر الذي يعكس أهمية دور الخطوط الجوية الكويتية في المساهمة بالفعاليات الاجتماعية كما يبرز أهمية مشاركة القطاعات الحكومية في تلك الفعاليات ودعمها".

وأضاف العنزي: "لهذه البطولة طعماً خاصاً لمحبي وعشاق تربية الخيول العربية الأصيلة، حيث أن الاهتمام بالخيول العربية وتربيتها والاعتناء بمظهرها من الهوايات الجميلة لدى الكويتيين على مر التاريخ، وتعد بمثابة الميراث الذي انحدر من الاجداد وسرى إلى الجيل الحالي، لذا فهو واجب على الخطوط الجوية الكويتية أن تنمي وتشجع تلك الهواية، حيث تعد تلك الفعالية من أهم الفعاليات التي لطالما تضفي أجواءاً من المتعة والتشويق والمنافسة وكذلك التحدي بين المشاركين في البطولة".

وختم العنزي تصريحه بتقديم خالص الشكر والتقدير للقائمين على تنظيم هذه البطولة وذلك لجهودهم المبذولة في انجاح البطولة في نسختها السابعة، متمنياً لهم دوام التوفيق والنجاح في الفعاليات القادمة. وقد أقيم على هامش الفعالية، حفل توزيع الجوائز على الفائزين، حيث قدمت الخطوط الجوية الكويتية جوائز للفائزين بالمراكز الثلاثة الاولى بفئة المهور لعمر سنتين – 3 سنوات ، متمنية لهم التوفيق والنجاح في الفعاليات المقبلة.

تكريم الخطوط الجوية الكويتية

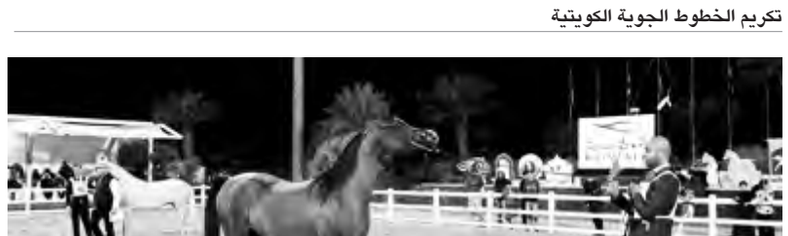

احد المشاركين

لخلق فرص خاصة بتطوير المشاريع الكويتية وتعزيز التعاون المشترك

«اقتصادية دبي» و«مجلس الأعمال الكويتي» يوقعان مذكرة تفاهم

لمى بورسلي وعمر خليفة اثناء التوقيع على مذكرة التفاهم

وقعت دائرة التنمية الاقتصادية في دبي متمثلة بقطاع التسجيل والترخيص التجاري ومجلس الأعمال الكويتي بدبي والإمارات الشمالية أمس السبت مذكرة تفاهم لتعزيز العلاقات الثنائية وخلق فرص خاصة بتطوير المشاريع الكويتية التي تدار عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وشملت مذكرة التفاهم اطلاع مجتمع الأعمال الكويتي على الفرص التجارية في دبي في إطار جهود الامارة لتسهيل مزاولة الاعمال وتذليل كافة التحديات للراغبين في دخول سوق دبي وبالأخص أشقاؤها من دول مجلس التعاون الخليجي.

وقام بتوقيع الاتفاقية عن الجانب الإماراتي نائب المدير التنفيذي لقطاع التسجيل والترخيص التجاري لدى (اقتصادية دبي) عمر خليفة وعن الجانب الكويتي رئيسة مجلس الاعمال الكويتي بدبي لمى بورسلي.

وأعربت بورسلي في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) عقب توقيع المذكرة عن بالغ سعادتها بان يستهل العام الجديد ببناء شراكات ذات قيمة نوعية للمشاريع الكويتية "لاسيما أن الشركات الكويتية الصغيرة والمتوسطة الحائزة على رخصة تاجر داخل امارة دبي بلغت 11 رخصة كويتية تدير تجارتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي".

وأشارت الى ان مجلس الاعمال الكويتي بدبي يتطلع من خلال هذه الشراكة مع (اقتصادية دبي) إلى تعزيز فرص النجاح والنمو للمشاريع المبتكرة الكويتية في دبي من خلال تسهيل عملية ترخيص المشاريع وتخفيض متطلبات تأسيسها كمتاجر إلكترونية أو تقليدية.

واوضحت بورسلي ان الشراكة تنص على فتح المجال للشركات الكويتية الراغبة في تقديم خدماتها الداعمة واللوجستية لأصحاب مشاريع التجزئة وغيرها من القطاعات الأخرى من حاملي رخصة (تاجر) في دبي.

وبينت ان مذكرة التفاهم تشمل التعاون والتنسيق لتنظيم فعاليات وحملات توعوية مشتركة في دولة الكويت أو في إمارة دبي حول (رخصة تاجر) و(الرخصة الفورية) وغيرهما من مبادرات قطاع التسجيل والترخيص التجاري في اقتصادية دبي. من جانبه قال خليفة ان الشراكة مع مجلس الاعمال الكويتي تسعى إلى "تعزيز العلاقات مع أشقائنا الكويتيين الباحثين عن فرص تجارية في إمارة دبي وتشجيع الشركات الكويتية لتقديم باقات وعروض خاصة لحاملي (رخصة تاجر).

«أسواق المال» تستكمل استعداداتها النهائية لتنظيم فعالياتها الدولية

تواصل هيئة أسواق المال استعداداتها لتنظيم فعاليات استثنائية عدة أواخر الأسبوع الحالي، تبدأها الثلاثاء القادم في الثاني والعشرين من شهر يناير الحالي باستضافة فعاليات الاجتماع السنوي الثاني والأربعين للجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط ((AMERC، وهي إحدى اللجان الرئيسية لدى المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو)، وتضم في عضويتها أكثر من عشرين دولة.

وتجدر الإشارة إلى أن استضافة دولة الكويت لأهم فعاليات إحدى اللجان التابعة للمنظمة الدولية (وهي الأولى من نوعها محلياً) تأتي تكريساً لحرص الهيئة لأن تكون عضواً فاعلاً في تلك المنظمة الدولية سواءً على مستوى مجلس إدارتها أو من خلال عضوية لجانها العاملة، وذلك بعد حصولها على عضويتها في مايو من عام 2017.

أما ثاني تلك الفعاليات والتي تعقب الاجتماع الدولي آنف الذكر، وتحديداً في اليوم التالي له مباشرة، واعتباراً من الساعة التاسعة صباحاً، فتتمثل في افتتاح رابع المؤتمرات السنوية للهيئة والذي يحمل عنوان " تطوير سوق المال من خلال المبادرات الإقليمية"، وذلك في قاعة "بدرية" الكائنة في فندق ومنتجع جميرا على شاطئ المسيلة.

ويندرج توجه الهيئة لعقد هذا المؤتمر في إطار نهجها المتبع منذ عام 2016 والمتمثل في عقد مؤتمر سنوي في الربع الأول من كل عام يمثلّ فرصة لبحث أهم القضايا ذات الصلة بأسواق المال وأنشطة الأوراق المالية ومهام الجهات الرقابية عليها، ومناقشة أحدث المستجدات بشأنها من خلال استعراض تجارب إقليمية وعالمية رائدة في المجالات آنفة الذكر، تعرضها نخبة من الخبراء والمختصين الدوليين والإقليميين، حيث بدأت سلسلة مؤتمراتها تلك بمؤتمرها الأول الذي تناول موضوع: (حوكمة الشركات: أهميتها، متطلباتها، آفاقها المستقبلية) لتعقب ذلك وتحديداً في عام 2017 بثاني مؤتمراتها الذي خصص لموضوع (تطوير أسواق المال في دولة الكويت)، أما ثالث تلك المؤتمر في عام 2018 فقد كان" أسواق المال والاستدامة المؤسسية) موضوعاً رئيسياً له.

«يلا وطني» يستقبل الدفعة الثانية من متدربي عام 2019

استقبل بنك الكويت الوطني الدفعة الثانية لعام 2019 من متدربي برنامج "يلا وطني" لتأهيل الموظفين الجدد وذلك للعمل في فروع البنك المختلفة.

ويشمل البرنامج العديد من جوانب العمل المصرفي التي تضم: المبادئ المصرفية، بطاقات الائتمان، القروض، أنواع الحسابات، التأمين، مخاطر الاحتيال، غسيل الأموال، بالإضافة إلى تقييم الفروع وأنظمة البنك. وقال مدير عام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد العبلاني "إن برنامج يلا وطني يعد أحد أهم برامج التأهيل الوظيفي لحديثي التخرج من الكوادر الوطنية على مستوى القطاع الخاص في الكويت، حيث يهدف إلى تدريب الخريجين بشكل احترافي على مختلف جوانب العمل المصرفي وذلك بهدف تأهيلهم للعمل ضمن المنظومة الاحترافية التي يتمتع بها البنك.

وأضاف العبلاني أن مجموعة بنك الكويت الوطني تعد أفضل مؤسسة للباحثين عن التطور الوظيفي الذي توفره بيئة العمل المثالية وفرص التدريب التي يوفرها البنك بالتعاون مع أرقى المؤسسات التعليمية حول العالم. وأوضح العبلاني أن البرامج التدريبية التي ينظمها البنك لموظفيه تساهم في الارتقاء بقدراتهم وحصيلتهم المعرفية إلى جانب اكتساب مهارات جديدة تساعد على تحقيق أهداف البنك من جهة وتحقيق طموحات الموظفين من جهة أخرى